



بقلم : المحامي زكي كمال

ما بعد الحرب.. خيارات مَرَّة

يوم واحد بعد أن أتمت حرب أكتوبر الثانية، أو حرب غزة، أو السيف الحديدية وفق التسمية الإسرائيلية، شهرها الثاني، بات من المؤكد أن الحرب الحالية تختلف عن سابقتها كثيراً، فهي حرب تبدو من جانب إسرائيل، رغم أن من أعلنها كذلك، هو الرجل السياسي الأول في الدولة بنيامين نتنياهو، والذي يرأس الحكومة، وأيدها السياسيون من كافة الأحزاب السياسية اليهودية وسط إجماع غير مسبوق، يمكن القول اليوم، بتأكيد وثقة تامين وواضحين، إنها مارد خرج من القمقم وحطمه، أو أنها حرب خرجت عن السيطرة، وأضعة لنفسها قواعد جديدة وغير متبعة وغير مألوفة، فالحروب السابقة، أو الحملات العسكرية على قطاع غزة، أتضحت معالمها وتوجهاتها وإنجازاتها، أو إخفاقاتها بعد انقضاء أسبوع، أو شهرين منها، ووفقاً لها رسم السياسيون صورة وصيغة الخروج منها، أو ما يلح للمراقبين والإعلاميين تسميته "صورة النصر"، وهي صورة ترافقتها عادة رواية نصر، تختلف في مضمونها بين طرفي الحرب، لكنها تتفق في أهدافها، وهي إظهار كل منهما بصورة المنتصر، أو على الأقل من تمكن من تحقيق معظم إنجازاته، حتى وإن لم تكن كلها، ما يمكنه من تبرير موافقته، أو مبادرته إلى وقف إطلاق النار، بخلاف الحرب الحالية التي تتعد هذه الصورة كلما تقدمت الحرب، بل أكثر من ذلك، إذ تصبح أهدافها أقل وضوحاً، وأكثر بعداً، وأقل احتمالاً كلما طال أمدها، حتى يبدو أحياناً للمراقب عن بعد، أنها حرب يريد الطرفان لها أن تستمر، انطلاقاً من أن استمرارها وهي تراوح مكانها، رغم استمرار الخسائر البشرية والمادية، عملاً بقول فريدريخ نيتشه، إن من كان يحيا بمحاربة عدو ما، تصبح له مصلحة في الإبقاء على هذا العدو حياً، وبالتالي تدخل هذه الحرب، خاصة بعد انتهاء الهدنة الإنسانية، أو وقف إطلاق النار، مرحلة جديدة، تنذر بمستقبل يلفه الخوف وانعدام اليقين، بل الخطر وعدم الوضوح، وهذا صحيح بدرجات متفاوتة للفلسطينيين في غزة فهم الأكثر تضرراً ومعاناة وخسارة، وهذا شأن يؤكد أن الخوض فيه ما زال مبكراً لكون ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج الحرب النهائية، وما سيتبعها، ومن هنا فالحديث في هذه المرحلة، هو ضرب من التكهّن في أحسن الحالات واستباقاً خطيراً للأحداث في حالات أخرى، كما أنه صحيح لإسرائيل حكومة وشعباً وجيشاً، وعلى عدة أصعدة.

ثلاثة خيارات الواحد منها أكثر مرارة من الثاني والثالث، على ثلاثة أصعدة، أو في ثلاثة سياقات، ستواجه إسرائيل حال انتهاء الحرب، وبغض النظر عما إذا كانت قد حققت نتائجها كاملة، وتم وقف الحرب تبعاً لذلك، أو أن الحرب توقفت بضغط أمريكي أوروبي عربي، وهذا ليس بعيداً لأسباب ستعرج عليها لاحقاً، أو لأسباب داخلية سياسية وشعبية واقتصادية وجماعية، تبدو حالياً غير ناضجة وربما بعيدة، لكن للسياسة الإسرائيلية ديناميكيته الخاصة والميزة، فغير الممكن يصعب فيها ممكناً، أما السياقات الثلاثة فأولها يتعلق بحال غزة بعد انتهاء الحرب وهوية من سيجعلها، ومن سيدبر أمرها ويقيناً أنه لن يكون "حماس" بصيغته الحالية، وثانيها بحال إسرائيل إقليمياً وعالمياً بعد حرب أتضح فيها أن جيشها الذي لا يقهر تلقى صدمة مؤلمة، وأن كبريائها قد تم المس به، وثالثها السياق الإسرائيلي الداخلي بكافة أبعاده الحزبية والسياسية والبرلمانية والجماعية، وحرب الأسباط والفئات التي شهدتها إسرائيل طيلة تسعة أشهر، قبل أكتوبر 2023، والتي يحاول كثيرون الاندفاع عنها سبب اندلاع الحرب، أو أنها حفزت "حماس" على حربها، وهذه ضمن محاولات إبعاد السنة اللهب عن أطراف ثوب بنيامين نتنياهو، ومحاولة "إغاثة" من تحمّل المسؤولية، وإلقائها على الآخرين كرئيس هيئة أركان الجيش، ورئيسي الشاباك والموساد ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، فحال غزة بعد الحرب ينتظره خيارات ثلاثة لم تحسم إسرائيل أمرها بعد، خاصة وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف

من هذا الأسبوع أن إسرائيل تنفّذ جرائم حرب وإبادة شعب، وهي التي قبل ذلك مولت "حماس" منذ العام 2009 وبشكل خاص منذ العام 2014، بثلاثين مليون دولار شهرياً يتم نقلها عدداً ونقداً إلى القطاع، وهي التي يقيم فيها قادة الحركة السياسيين وفي مقدمتهم خالد مشعل وإسماعيل هنية وغيرهما، وهي التي يتهمها قادة الأجهزة الأمنية بأنها عزاب "حماس" والسبب في وجودها، وأنها الرابط بينها وبين إيران وتركيا، والتي نقل عن رئيس الموساد دافيد برنيان، قوله هذا الأسبوع أن الجهاز أقسم على تصفية قادة "حماس" في غزة وتركيا وقطر وكل مكان، وفوق ذلك حاولت الدفع بأكثر من مليون غزوي باتجاه الجنوب وسط تسريبات تؤكد أن المرجو، وربما المخطط له، هو أن تسمح مصر لهؤلاء بالإقامة في سيناء، بمعنى تفرغ قطاع غزة من سكانها ونقلهم إلى سيناء وجعل المشكلة مصرية بامتياز وليست إسرائيلية، ناهيك عن تأثير ذلك على مواقف السعودية، والتي أزداد الحديث عن احتمال توقيعها اتفاق سلام أو صلح أو تطبيع مع إسرائيل، خاصة وأن السعودية ورغم إتهام أزمة الرياض والدوحة ما زالت تكن لقطر مشاعر الشك والريبة، على ضوء العلاقات المميزة للأخيرة مع إيران (رغم الصلح السعودي الإيراني) وأقرب، وثانيها أن إسرائيل بعد أن تنتهي الحرب، أو حتى قبل نهايتها، تجد نفسها في موقع من ينتظر أن تطالبه الولايات المتحدة بدفع الثمن مقابل دعمها التام وغير المشروط لها منذ أول أيام الحرب والذي وصل ذروته بتحريك حاملتي طائرات إلى حوض البحر المتوسط ردعتا "حزب الله" عن المشاركة في الحرب، وردعتا كذلك ودون شك إيران، خاصة وأن الولايات المتحدة لا تخفي موقفها القائل أن مفاوضات إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يتم استئنافها فور انتهاء الحرب، ففي العلاقات الدولية لا وجبات مجانية، وأن النتيجة التي تريدها أمريكا هي التوصل إلى حل الدولتين، وهو ربما ما يبرر إصرار أمريكا على أن تلعب السلطة الفلسطينية دوراً أساسياً في إدارة شؤون غزة بعد انتهاء الحرب، وما يعيد إلى الواجهة قضية الوحدة الجغرافية الفلسطينية، وبكلمات أخرى جعل غزة والضفة الغربية كياناً واحداً، وهو ما تدعو إليه الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانب إسرائيل طيلة الحرب، كقائدات وبدرجة أقل بكثير كشعوب، وهو ما يقود إلى الخيار الثالث، وهو ما يتوقعه كثيرون من تغيير ولو بطيء في موقف دول أوروبية، بدأتها بلجيكا وإسبانيا، يصل حد اتهام إسرائيل باستخدام القوة المفرطة بلغة المؤيدين وارتكاب مخالفات وفق القانون الدولي، بلغة المنتقدين والمعارضين، وهو ما قد يسهل على الأقل قيام منظمات دولية كمحكمة الجنايات الدولية بالتحقيق في احتمال ارتكاب إسرائيل مخالفات للقانون الدولي، وهو ما حدث سابقاً، وما سيكون له التأثير الكبير على إسرائيل، رغم أنها ليست عضواً في المحكمة، وكذلك الولايات المتحدة، وهو تغير قد تفرضه على الحكومات المواقف التي تعكسها المظاهرات الحاشدة المؤيدة للفلسطينيين وغزة في مختلف الدول ومنها إيطاليا وبريطانيا وألمانيا والسويد وغيرها، ومن المنتظر في حال قام المدعي العام بالتحقيق في هذه الحرب ستكون حصّة الأسد في الجريمة لحماس على أثر ما جرى في السابع من أكتوبر من قتل الأبرياء.

"ثلاثة خيارات"

ثلاثة خيارات تواجه إسرائيل داخلياً، والتي تنتظرها مراجعات داخلية على المستويين الأمني والسياسي، بعد انتهاء الحرب في غزة، وهذا هو الأهم في نظر معظم مواطني الدولة إن لم يكن لدى كلهم، عملاً بقول دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الأول لدولة إسرائيل، إنه ليس المهم ما يقوله الأعراب، أي الأمور والمواقف من الخارج، بل ما يفعله اليهود أي الشؤون الداخلية، فما كان قبل السابع من أكتوبر لن يكون بعده، وهذا ينطبق على كافة الأصعدة بدءاً بالانتلاف الحالي الذي رغم محاولات أعضائه العلنية الإيحاء بأنه صامد في وجه الأزمات، إلا أن أركانه تضعفت خاصة داخل حزب الليكود الذي أكد عدد من أعضائه أن على رئيس الوزراء إعلان مسؤوليته عن القصور والفشل الذي شهدته إسرائيل في السابع من أكتوبر، وطبيعة وأولويات وأيديولوجيات الائتلاف، وجعله ائتلاًفاً وطنياً تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية تضم كافة الأحزاب الصهيونية، بمعنى ربما التخلي عن أحزاب إيتارم بن غير وبنتسلييل سموتريتش التي يرفض عدد من أحزاب المعارضة الجلوس معها في نفس الحكومة، وربما بعض أحزاب اليهود الحريديم، مروراً بالأوضاع الجماهيرية، أو الاحتجاجات الجماهيرية التي سبقت الحرب، وانتهاءً بالاقتصاد والعلاقات بين العرب واليهود في البلاد والتي رغم الهدوء السائد داخلياً وصلت حدّاً خطيراً من التحريض اللفظي وغيره، والحقوق الديمقراطية وخاصة حرية التعبير، فالخيارات هنا ثلاثة أولها استمرار الحكومة الحالية وبقاء نتنياهو رئيساً لها، ما يشكل استمراراً لما وصفه بعض الصحافيين والمحللين من أن نتنياهو الذي يريد اليوم مواصلة الحرب دون تحديد أهداف نهائية واضحة، يريد مواصلة ذلك عبر مواصلة ترأس الحكومة دون تحمّل المسؤولية، خاصة وأنه يدرك أن انتصاره هو بمعنى عدم التنحي، أو عدم الإطاحة به، لا يتطابق مئة بالمئة مع الانتصار الذي يريده الإسرائيليون، ومواصلة حياة الائتلاف رغم كل شيء وهذا عبر تشكيل لجنة تحقيق حكومية وليست رسمية، يتم اختيار أعضائها من قبل الحكومة، تكون مهمتها

إجراء تحقيق عادي دون صلاحيات واضحة وصارمة ودون توصيات ملزمة، ما سيصيب في مصلحة رئيس الوزراء، والذي يحاول بكل ما أوتي من قوة وبواسطة جيش من الإعلاميين والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي، وضع الجميع باستثنائه، في خانة الاتهام، والتتصل من كونه من يتحمل المسؤولية الكاملة، والمتهم الأول بما حدث، خاصة وأنه سبق لأحد قياديين الليكود ورئيس البرلمان الحالي أمير أوحانا، الذي كان وزيراً للأمن الداخلي خلال حادث مصرع 44 إسرائيلي في منطقة ميرون في الجليل الأعلى خلال طقوس دينية، أن قال الجملة المشهورة: "أنا مسؤول لكن ذلك لا يعني أنني متهم"، علماً أن هذا الخيار يعني أن تتعاطم الاحتجاجات الجماهيرية، وأن يشارك فيها مئات الآلاف الذين يتحجون على نتائج الحرب، وما سبقتها وعلى خطوات الحكومة في مجال الانقلاب القضائي، وأن يتزايد الشرح الاجتماعي الذي غيّبه مؤقتاً الحرب، لكنها وبتياراتها تحت أرضية، كقيلة، بل تضمن توسيعه خاصة على ضوء الانقسام حول كون نتنياهو المتهم أم لا. والمواقف هنا تنقسم سياسياً بشكل حاد وواضح للغاية وغير قابلة للنقاش والحلول الوسط، وبذلك فهي تجعل إمكانية الصدام الداخلي والحرب الأهلية أمراً واقعاً وقريب الحدوث، وهذا ما يعزز ازدياد الرفض الداخلي للحرب، حيث يرى البعض وخاصة أهالي المحتجزين في غزة وغيرهم، أن الهدف كان يفترض أن يكون إطلاق الأسرى والمحتجزين، دون أن تغرق إسرائيل عسكرياً في غزة، ودون أن تعرض نفسها لتهامات دولية جراء ما يتكشف يوماً من حجم الدمار وأعداد المدنيين الضحايا في القطاع، وارتفاع حصيلة الجنود الضحايا بشكل مضطرب خلال المعارك، بمعنى أن السقف العالي لأهداف الحرب التي صاغها نتنياهو وحكومته شكل عنصر أزمة وانقسام داخل إسرائيل.

وثانيها التوجّه إلى انتخابات مبكرة تبدو نتائجها واضحة للعيان على ضوء الاستطلاعات التي تؤكد خسارة الليكود لنصف مقاعده البرلمانية وخسارة عدد من أحزاب الائتلاف بعض قوتها خاصة حزب الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية، بتسلييل سموتريتش، الذي تؤكد الاستطلاعات أنه لن يجتاز نسبة الحسم، وبالتالي لن يكون ممثلاً في البرلمان القادم، وخسارة نتنياهو رئاسة الوزراء ليخلفه بني غانتس، ما يعني أن نتنياهو سيواجه مصيره الذي سيحدثه قرار القضاة في محاكمته بالتهمة الثلاث والتي تتواصل، وتحديداً تم استئنافها مؤخراً، دون أن يتمكن من اتخاذ أي خطوات تؤدي إلى وقف المحاكمة، أو إلغائها عبر تشريعات قضائية تصب في مصلحته، أما ثالثها فحكومة وحدة وطنية تشكل تاجيلاً للقدر وليس إلغاءً له، فهي حكومة سيكون فيها نتنياهو رئيساً صورياً، تحدّ الشراكة مع يائير لبيد وأفيفدور ليبرمان وبينني غانتس وجدون ساعر، تشكل عودة إلى حكومة إسحق شمير من العام 1989 والتي شكل ثلاثة من أعضائها، بل قياداتها وهم أريئيل شارون ودافيد ليفي ويتسحاق موداعي، جماعة معارضة داخلية للحكومة تمت تسميتها "العرقول الداخليون" بعد أن أقرت الحكومة خطة عمل شملت تعزيز العلاقات مع مصر، وإقامة علاقات سلام مع دول عربية أخرى غير مصر، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والسماح بإجراء انتخابات في الضفة الغربية لاختيار ممثلي الفلسطينيين في مجلس إدارة الحكم الذاتي الذي شمله اتفاق كامب ديفيد.

"الصورة قائمة للغاية"

فلسطينياً أو غزياً الصورة قائمة للغاية، تؤكد أن السابع من أكتوبر والذي اعتبره البعض نصراً أو إنجازاً، كان وبالاً ومأساة، بل طامة كبرى ستغير وجه قطاع غزة إلى الأبد سيدفع ثمنها كما العادة الشعب الفلسطيني، وخاصة البسطاء والفقراء والأبرياء، يجب دراستها بتعمق واستنتاج العبر السياسية والأخلاقية والأيدولوجية منها، وهذا فالعنف والقتل كما قال مارتن لوثر كينغ، لا يجلب السلام، حتى لو حقق ما يعتبره البعض، وعادة ما يكون خطأ، إنجازاً مؤقتاً، فطبيعة الحروب أن لا تتكشف أسرارها ونتائجها بينما هي تدور في ساحات المعارك، بل إن نشوة القتال عادة ما تمنع الغالبية عن رؤية حقيقة ما يحدث، خلال حدوثه وبالتالي وقفه ومنع نتائجها وأضرارها وأعداد قتلاها، ليصعب في ذلك قول بنيامين فرانكلين، العالم والسياسي الأمريكي، من أنه لا تدفع قيمة الحروب في وقت الحرب، بل إن الفاتورة تأتي لاحقاً، لكن الخطر في حالة حرب أكتوبر الثانية والحرب على غزة اليوم، والحروب بين إسرائيل والفلسطينيين، هو أن نهايتها لا تعني بأي حال من الأحوال نهاية النزاع والكراهية، وعن هذا الواقع بالضبط قال ميخائيل نعيمة، إنه لا تستعر نيرانها في أجواف المدافع، بل في قلوب الناس وأفكارهم أيضاً.

حيفا 8.12.2023

البريد الإلكتروني: office@zakikamal.com